

LAEQ
تقرير

"الجمعية الليبية لمراقبة الانتخابات"

انتخابات المؤتمر الوطني العام

مقدمة

كان الشعب الليبي أمام تحد كبير في المرور بسلام لمرحلة الاستحقاق الانتخابي التي ستكون المرحلة المفصلية للعبور بليبيا من مرحلة الدولة والخطى نحو أولى مراحل بناء الدولة الديمقراطية التي ينتظراها الليبيون بشغف والعالم بأسره وبفضل الله وتوفيقه وبإرادة الليبيون الذين واجهوا الموت بدون خوف تمكنا من عبور اليوم الانتخابي بنجاح بشهادة المنظمات الدولية والإقليمية بالنسبة لدولة توقفت فيها الديمقراطية لأكثر من أربعين عاماً.

كما تقدم الجمعية الليبية لمراقبة الانتخابات بالتعازي لأسرة موظف المفوضية الذي توفاه الاجل أثناء أداء واجبه الوطني لنجاح العملية الانتخابية ونسئل الله ان يتقبله في واسع رحمته.

تنادت مجموعة من سيدات ليبيات بداعي المساهمة في وصول ليبيات إلى مرحلة بناء الدولة الديمقراطية دولة القانون والمؤسسات ولأجل زرع بذرة بين مؤسسات المجتمع المدني لتكون ثمرةها هذه الجمعية غير الربحية والتي تتمحور أهدافها في توعية المواطنين بحقهم في ممارسة واجبهم الانتخابي بطريقة نزيهة وشفافة وحرة ولأجل تحقيق أهدافها المنشودة عملت على تكوين شبكة من المراقبين ، وتأهيلهم لمتابعة العملية الانتخابية وقد حظيت الجمعية بمشاركة أولى ثمار ربيع الثورات العربية الانتخابية الرئاسية بتونس تحت رعاية الاتحاد الأوروبي ، وركز اهتمامنا في الفترة الأخيرة على الاعداد والتحضير لعملية مراقبة انتخابات المؤتمر الوطني العام وخصوصاً أن هذه المرحلة مرحلة محورية للانتقال بليبيا من المرحلة التوافقية المؤقتة إلى مرحلة سلطة منتخبة وقادت الجمعية باستقطاب عدد من المراقبين وتأهيلهم من خلال تدريب فريق من المنسقين للتأكد من فهم وادرانك مراقبينا للدور الملقى على عاتقهم والذين يمثلون عين الجمعية على أرض الواقع لمراقبة العملية الانتخابية.

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

تم تأسيس المفوضية العليا للانتخابات بقرار من المجلس الانتقالي في فبراير لإدارة وتنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام في على أن تتمتع بالاستقلال المالي والإداري.

قد قامت المفوضية بعمل ممتاز على مستوى عالي من الحرفية والتفاني والجدية والحيادية وهذا العمل كان واحداً من الأسباب الرئيسية في إنجاح العملية الانتخابية، رغم ضيق الوقت ورغم كونها أول تجربة انتخابية في ليبيا منذ ما يناهز خمسة عقود.

كان واضحاً نقص الخبرة في أدائها، بحيث إن المواطن الليبي لم يشعر بوجودها على الأرض، فقد تأخرت بفتح مقر لها بعد أكثر من شهر من تأسيسها، ولكن مع نهاية شهر مارس باشرت المفوضية العمل وبدأت بإجراء مؤتمرات صحافية والتعامل والتعاون مع الكيانات السياسية والمرشحين الأفراد بشكل ممتاز وحيادي حيث إنها سهلت لهم/لن جميع إجراءات الترشيح.

إلا أنه يؤخذ عليها قيامها ببعض الإجراءات التي حالت دون تمكين المراقبين من تفعيل دورهم في مراقبة أداءها في بداية إنشاءها وكذلك إعتماد المراقبين لم يكن جاهز في بداية عملية تسجيل الناخبين رغم إن المفوضية قامت بإعلام شفواً الجمعية الليبية لمراقبة الانتخابات أن بإمكانها المراقبة دون إعتماد خطى.

لقد قامت بإنشاء فروع لها في الدوائر الثلاثة عشر الرئيسية في منتصف شهر أبريل، وموظفو هذه الفروع لم يكونوا على إدراك جيد بطبيعة عمل المراقبين حيث واجهتنا بعض المشاكل في بداية الأمر مع بعض المراكز الفرعية للمفوضية في طرابلس وبنغازي من ناحية الإعتمادات واجهنا مشكلة طلب أوراق إضافية لم تكن موجودة في طلبات الإعتماد مثل شهادات تدريب للمراقبين.

كما ولاحظت الجمعية أن استقالة رئيس المفوضية العليا للانتخابات السابق وتعيين رئيس جديد في وقت حرج من مرحلة إعداد التجهيزات للانتخابات أعطت إنطباعاً بعدم استقلالية المفوضية العليا للانتخابات وأن هناك ضغوطات وخصوصاً أن الاستقالات كانت شبه جماعية من ثلاثة أعضاء.

تشمن الجمعية تعاون المفوضية في سبيل اعتماد المراقبين بعد توضيح أن تلك الطلبات الإضافية ليست قانونية وبذلك بدأت كل الفروع بالتعامل معنا بسلامة ومرونة، وتشمن جهد هؤلاء الموظفين الذين بذلوا قصارى جدهم في إتمام عملية إعتماد المراقبين حيث أنهم سهروا الليالي لإتمام إعتماد المراقبين وهذا يدل على التزامهم بعملهم وتفانيم فيه خصوصاً أن استلام بطاقات الاعتماد امتد إلى يوم ما قبل الانتخاب.

كما وأبدت المفوضية تعاون وثيق وفعال مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مراقبة الانتخابات من خلال تمديدها لفترة إعتماد المراقبين في نفس الوقت الذي تم فيه تمديد يوم الاقتراع وذلك لضمان شفافية الانتخابات.

إن تأجيل الانتخابات عن موعدها السابق 19 يونيو كما كان مقرراً في الإعلان الدستوري هو أمر واقعي وحتمي فرضه عدم إنهاء عملية التحقق من نزاهة المرشحين مما أدى إلى التأخر في طباعة أوراق الاقتراع، الجمعية تجد أنه

كان من الأفضل إعلان التأجيل قبل فترة طويلة (تم فقط 8 أيام قبل يوم الاقتراع) لإتاحة المجال أمام كافة الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية من ناخبي ومرشحين وكيانات السياسية ومراقبين محليين ودوليين ليكون لديهم الوقت الكافي من التحضيرات اللازمة ليتلاءم مع الإعلان عن الموعود الجديد للانتخابات.

وترى الجمعية أن جهد المفوضية كان واضحاً في تجهيز المراكز ليوم الانتخاب من حيث وصول الأدوات الانتخابية إلى المراكز في أوقاتها رغم وجود بعض المشاكل الأمنية وقد تابعت الجمعية أداء المفوضية العليا للانتخابات وحسن تدريهما لموظفي المراكز الاقتراع الذي ترجم عبر معرفتهم الدقيقة بعملهم يوم الاقتراع. تثني الجمعية الليبية لمراقبة الانتخابات على المفوضية العليا للانتخابات في سرعة معالجتها للأحداث الأليمية التي وقعت في بنغازي واتخاذها للقرارات السريعة والجاسمة في سبيل ضمان حق المواطنين في الانتخاب.

استقبلت المفوضية النتائج من الدوائر الفرعية بمقرها الرئيسي في طرابلس، وكذلك جميع نتائج المراكز انتهت وصولها بظهيرة يوم الثلاثاء 10/7/2012، وقد تمكنت الجمعية من مراقبة عملية تجميع النتائج في غرفة استقبال النتائج وغرفة إدخال البيانات، ولكن حتى الآن لم يتم عرض نتائج كل مركز على حدا، الجمعية الليبية لمراقبة الانتخابات تشجع المفوضية على إظهار نتائج كل مركز على حدا لكي يتمكن المراقبون والمرشحين من مراجعتها بشكل أكثر فعالية.

كما ترى الجمعية أنه كان من الأجرد تحديد مواعيد الانتخابات والتسجيل في موعد مسبق والالتزام التام بذلك المواعيد وعدم تغيرها، كما يجب أن يكون هناك نص قانوني يمنع الجهة التي تملك حق تعين مجلس المفوضية العليا للانتخابات من إقالته وعدم تغير مدرايئها أثناء التجهيزات للعملية الانتخابية لضمان استقلاليتهم.

الاطار القانوني الانتخابي:

كان المجلس الانتقالي في تصارع مع الزمن للوفاء بما جاء بالإعلان الدستوري إلا أنه كان يجب عليه ان يصدر قانون إنشاء المفوضية بالتزامن مع اصدار القانون الانتخابي لأنهما يشكلان وجهان لعملة واحدة وهما يشكلان البنية الأساسية للعملية الانتخابية فكان الآخر بما أنه قرر أن يتم عرض مسودة قانون الانتخاب لتلقي الملاحظات والتعليق عليها من مؤسسات المجتمع المدني وهو قرار صائب أن يفعل المثل بالنسبة لقانون إنشاء المفوضية لأن قانون الانتخاب أشار إلى المفوضية في أكثر من نص قانوني .

قانون الانتخاب الذي تم اعتماده كان غير مفصل مما أضطر المفوضية إلى محاولة معالجة الثغرات التي طالت القانون عن طريق اصدار قرارات ولوائح مكملة وقد وفقت في اكمال ذاك النقص القانوني الذي اعتبرى القانون الانتخابي، إلا أن المفوضية استعملت هذا الاختصاص أحياناً بشكل موسع وفي وقت متاخر نسبياً وبشكل يؤثر على سلامة العملية الانتخابية مما أدى إلى تعاملها كجهة ادارية تملك اختصاص قضائي.

إن منظمات المجتمع المدني والقانونيون دافعوا بقوة في مواجهة المجلس الانتقالي بطلب إعادة النظر وتعديل بعض النصوص في القانون الانتخابي كاعتماد نظام الانتخاب وتقسيم الدوائر رغم أن تحديد المعيار السكاني والجغرافي كأساس لتقسيم الدوائر الانتخابية إلا ان اعتماد هذين المعيارين لم يكن واضح وتم بشكل غير شفاف بالنسبة لأطراف العملية الانتخابية المؤثرين ألا وهم المرشحين والناخبين وهو الذي أدى إلى تعالي الصيغات المنادية بإعادة توزيع وتقسيم المقاعد والدوائر وهو الذي سبب حالة من الاحتقان المراقبة للأسبوعين السابقين ليوم الانتخاب في منطقة شرق البلاد تمثلت في خروج مظاهرات عشوائية وكذلك رفع طعن دستوري بالخصوص من بعض مؤسسات المجتمع المدني والقانونيين وهو الذي يهدد الانتخابات ويضعها على المحك في حالة قبول الطعن الدستوري.

على الصعيد التشريعي هناك نوع من التسرع القانوني للقوانين الصادرة والمترادمة مع العملية الانتخابية كان لها صدى سلبي على الانتخابات وأدى إلى نوع من التشتت الانتخابي لدى المستهدفين من العملية الانتخابية مثل قانون الأحزاب السياسية الذي صدر ثم سحب بعد ردود الفعل عليه من قبل الأحزاب والتجمعات السياسية بالرغم من أنه ليس له علاقة بانتخابات المؤتمر الوطني لأنها كانت مستهدفة بقانون آخر وهو قانون الكيانات السياسية كما وقد فوجئنا بالتعديل الأخير للمادة 30 من الإعلان الدستوري قبل يومين فقط من الانتخاب والخاصة بلجنة الستين التي ستقوم بصياغة الدستور من لجنة معينة إلى لجنة منتخبة هو تعديل غير مفهوم وغير واضح اذا ما كانت آلية التعديل قانونية أم لا ولم يكن له داعي وكنا نرى أن يترك القرار فيه إلى المؤتمر الوطني.

كما نرى ان اعتماد النظام المختلط كنظام انتخابي أدى إلى صعوبات انعكست على ارض الواقع تجسد في صعوبة فهم الناخبين والمرشحين لهذا النظام خصوصاً لأول تجربة انتخابية تمر بها ليبيا كما وبرز أيضاً من خلال عملية الفرز والعد وهو ما رصدته مراقبونا خلال تعامل موظفو المراكز خلال هذه العملية ونستشعر أن تبسيط النظام سينعكس إيجابياً على العملية الانتخابية.

عملية قبول المرشحين مرت بشكل فيه نوع من الضغط وخاصة ان فترة التسجيل كانت محددة بدأية بأسبوع فقط مما اضطر القيام المفوضية بتمديد فترة قبول الترشح الى أسبوعين وقد تم منح الحق للجميع بالطعن في الأسماء من خلال نشرها على مراكز الاقتراع وقد تم ضمان حق التقاضي من خلال منح الحق في الطعن على قراراتها أمام القضاء ، حيث تم استبعاد 163 مرشح من اصل 2501 مرشح فرد و 1206 مرشح في قوائم الأحزاب والكيانات السياسية و 540 من مرشحات القوائم من النساء وقبلت المحاكم الابتدائية 53 استئناف ضد القرارات الصادرة من هيئة الزاهة.

تسجيل الناخبين

ما مجموعه 2865900 ناخب سجلوا لانتخابات المؤتمر الوطني العام من المجموع العام المقدر للمواطنين الذين يحق لهم التسجيل) ما بين 3,2 الى 3,5 مليون(، وأعتبر ذلك إنجازاً كبيراً ولحظة تاريخية مهمة لدى الليبيين، وجاءت إجراءات عملية التسجيل خالية من الشوائب والمشاكل والاشكاليات المعادة في مثل هكذا عملية.

واشارت "الجمعية الليبية لمراقبة الانتخابات LAEO" إلى مجموعة من النقاط الإيجابية التي رافقت عملية تسجيل المترشعين، منها أن المواطنين توفر لهم الخيار في إنتقاء مكان التسجيل تبعاً لخياراتهم وليس في الدائرة التي بها السجل المدني الصادر عن كتيب العائلة الخاص بالناخبين، وهذا الأمر أتاح للكثير من أجبرتهم أحداث الثورة على ترك أماكنهم، مما شكل فرصة كبيرة لهم للمشاركة في أماكن سكennهم الجديدة، وساهمت المجالس المحلية في تزويدهم الوثائق الضرورية واللزمة للتعرف الشخصي في حالة كونهم لا يملكونها.

كما ولضمان حق الانتخاب باعتباره حق من حقوق الإنسان، ضمنت المفوضية الفرصة للنازحين من مناطق اقامتهم حيث وفرت لهم ست مراكز للاقتراع ، كما اتاحت الفرصة ايضاً للمغتربين والمقيمين في الخارج للاقتراع من خلال التسجيل يوم الانتخاب، إلا عدد منهم اضطر إلى الرجوع إلى ليبيا ولم تكن هناك معالجة للإدلاء بأصواتهم في ليبيا خصوصاً بعد اقفال باب التسجيل في الداخلي، تلك الملاحظات نطبع أن يتم معالجتها مستقبلاً .

رغم الإجراءات الجيدة لعملية التسجيل إلا أن الجمعية وجدت بأن حملة التسجيل التي قامت بها المفوضية في المرحلة الأولى جاءت مخيّبة للأمال بحيث لم يتوضّح للمواطنين آليات وأماكن التسجيل، الأمر الذي أدى إلى عملية التمدد في مهلة التسجيل.

إن موظفي مراكز التسجيل لم يوضحوا للمواطنين المسجلين أن مراكز إقتراعهم هي نفس أماكن تسجيلهم، جاءت نتيجتها أن الناخبين توجّهوا إلى أكثر من مركز إقتراع للوصول إلى مراكزهم المتواجد فيها أسمائهم، فشكلت هذه الإشكالية إحدى أهم الشكاوى التي وردت إلى الجمعية يوم الإقتراع.

التوعية الانتخابية

شكلت انتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012 أول تجربة للشعب الليبي على هذا المستوى منذ ما يقارب من نصف قرن، نتيجة لهذا الأمر فإن الناخب الليبي كان بحاجة ماسة إلى معرفة أهمية العملية الانتخابية وتأثيرها على مستقبل ليبيا، غير أن الفترة التي سبقت الانتخابات لم تسجل قيام حملة توعية كافية وعلى المستوى المطلوب، فالمفوضية الوطنية المستقلة للاحتجابات الواقع على كاهلها هذا الموضوع لم تقم بتوعية كافية بحيث بدأت حملتها في نهاية مايو بعيد الانتهاء من عملية التسجيل، إضافة إلى كون كافة المعلومات كانت مرکزه في كيفية الترشيح ومعلومات بسيطة حول الإجراءات التنفيذية لعملية الإقتراع .

من جهةها حاولت منظمات المجتمع المدني مليء الفراغات رغم حداثة وجودها وتواضع إمكاناتها البشرية والمادية، فجاءت عملية التوعية الانتخابية لتحاول تغطية ما عجزت وما قصرت المفوضية عن القيام به بما في ذلك إيصال المعلومات للمواطنين .

من ناحية أخرى قامت المفوضية بتوفير مجموعة من المواد التثقيفية كالكتيبات المطويات و البوسترات ومواد التدريب لمنظمات المجتمع المدني .

لاحظ مراقب "الجمعية الليبية لمراقبة الانتخابات" نقصاً كبيراً في المعلومات ومعرفة آليات الاقتراع تحديداً في ضواحي المدن الكبيرة وذلك في الأسبوع الأخير ما قبل الانتخابات.

ضئلة المعلومات ساهمت في خفض نسبة مشاركة الناخبين، وساهمت في إرباك عدد من الناخبين نتيجة لعدم إدراكهم بكون الاقتراع يتم في نفس مكان التسجيل الأمر الذي إنعكس أيضاً في خفض نسبة الناخبين في بعض المناطق.

الحملات الانتخابية

رصدت الجمعية قيام بعض الكيانات السياسية والمرشحين بالحملة الانتخابية قبل اليوم المحدد لها بوسائل وطرق متنوعة . واعتبرت الجمعية إنها فترة قصيرة جداً ما بين 18 يونيو إلى 5 يوليو (للمرشحين للقيام بحملاتهم الانتخابية وتعريف المواطنين بأنفسهم وببرامجهم الانتخابية تحديداً للكيانات السياسية التي بغالبيتها حديثة التكوين).

رغم ذلك، تمت الحملة الانتخابية بشكل هادئ نسبياً وضمن القوانين المرعية الإجراء، إلا أن مراقبينا قد رصدوا ووثقوا عدداً من التجاوزات والخروقات لقانون الحملات الانتخابية من قبل الكيانات السياسية والمرشحين الأفراد في كافة الدوائر.

وقد اعتمدت الحملات الانتخابية الملصقات الدعائية كوسيلة أساسية للتعرف بالمرشحين، وتجلّى ذلك في عرض مكثف لصور المرشحين في كافة المدن الرئيسية حتى أن البعض قام بتعليق الملصقات الدعائية للمتنافسين على جدران المدارس والأماكن الحكومية والمساجد دور العبادة، في مخالفة واضحة للبند رقم 2 من دليل الدعاية الانتخابية .

القنوات الحكومية والخاصة قامت بدور فعال في تحفيز المرشحين، وتخصيص حيز دعائي لهم، وبالرغم من أن القناة الحكومية عرضت مساحات مجانية لكل مرشح حسب القانون غير انه كان من الصعب على الناخبين الحصول على المعلومات الخاصة بالمرشحين داخل الدائرة الخاصة بهم .

كذلك رصدت الجمعية أن المفوضية لم تحدد أماكن ومساحات مجانية خاصة لوضع ملصقات المرشحين، الأمر الذي تسبب بفوضى في استغلال الأماكن العامة.

كما ورصدت الجمعية عدد من الحوادث الخاصة بتشويه صور المرشحين وإزالتها وتمزيقها وحرقها في المنطقة الشرقية خاصة، بالرغم من قلة عدد هذه الحوادث في المنطقة الغربية إلا إن التشویه المتعمد لصور المرشحات كان أكثر انتشارا .

الإقتراع والعد والفرز

تمت عملية الإقتراع بسلام وشهدت معظم أنحاء البلاد احتفاليات. وأفاد مراقبوا الجمعية ان لا انتهاكات و كان تقييمهم للعملية الانتخابية جيد جداً في 78% من محطات الإقتراع التي تم مراقبتها و 21% جيد و هذه أرقام مرتفعة بشكل استثنائي. 0.35% من محطات الإقتراع معظمها في أجدادها تم تقييمها بشكل سيء. 92% من موظفي المحطات الانتخابية على دراية كاملة بمسؤولياتهم و كون معظم العاملين كا موظفي محطات كانوا من فئة المعلمين كان له تأثير إيجابي على أدائهم.

الإجراءات كانت بشكل عام تسير بانتظام رغم بعض المخالفات التي رصدت من قبل مراقبوا الجمعية، رصد 0.5% من المحطات المستهدفة عدم وضع الأصبح في العبر السري من قبل الناخبين و كان وجود الخلوات قريبة لبعضها البعض الأمر الذي قد يمس بسرية الإقتراع وبإضافة لذالك رصد مراقيبي الجمعية، 98% من محطات الإقتراع احترمت سرية الإقتراع.

94% من المحطات التي خضت لمراقبة الجمعية شهدت تواجد مراقبين محليين آخرين وهذا الأمر ليس مفاجأ لنا نظراً لوجود 11,550 مواطن ليبي شاركوا في عملية مراقبة الانتخابات تبعاً لمصادر المفوضية، فالجمعية تتوه بالمراقبين المحليين الذين تواجدوا وعملوا من أجل تأمين نزاهة وديمقراطية العملية الانتخابية.

أما في الكفرة هناك محطة اقتراع لم يتمكن من افتتاحها يوم الإقتراع بسبب حوادث أمنية جرت وتم على أثرها الاستيلاء على المواد الانتخابية، مع العلم ان المفوضية تمكنت من إعادة إفتتاح هاتين المحطتين في يوم آخر، وبسبب هذه الأوضاع لم يتمكن مراقيبي الجمعية من مراقبة العملية إلا أنهم شاركوا معلوماتهم مع مواطنين محليين.

عملية الفرز والعد تمت بشكل فوري بعد الانتهاء من عملية الاقتراع، رغم تعقيدات وجود نوعين من أوراق الاقتراع إلا أن موظفي الجمعية في محطات الاقتراع قاموا بعملهم بشكل مهني ومتمكن.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية

جاءت مشاركة المرأة الليبية في العملية الانتخابية لتبث أنها على قدر المسؤولية كونها تشكل أكثر من نصف المجتمع وشريكا أساسيا في بناء ليبيا الحديثة. وجاءت هذه المشاركة سواء كانت ترشحاً وإقتراعاً، أو عبر أدوار أساسية مكملة في عمليات التوعية أو عملية مراقبة الانتخابات عبر منظمات المجتمع المدني الليبي، فقد وجدت "الجمعية الليبية لمراقبة الانتخابات" بأن المرأة الليبية قد مارست دوراً فعالاً ومحورياً في العملية الانتخابية في كافة مراحلها، لاحظنا أن مشاركة المرأة في العملية الانتخابية تعتبر مشاركة جيدة.

وقد تمثلت هذه المشاركة بـ 85 سيدة في الدوائر الفردية وبـ 540 سيدة في الكيانات السياسية.

لقد نجحت مؤسسات المجتمع المدني في ممارسة الضغط الفعال على اللجنة المختصة لصياغة قانون الانتخاب، بتغيير الكوتا النسائية من 15% إلى 50% من خلال طريقة التناوب والتناصف، الأمر ساهم في إرتفاع نسبة مشاركة المرأة الليبية في الترشح إلى الانتخابات وتترجم ذلك عبر نسبة مشاركة وصلت إلى 44% في نظام القوائم.

اعتمدت هذه المنظمات مجموعة وسائل وطرق متنوعة في ممارسة الضغط منها:

- المظاهرات والتجمعات العامة
- تقديم عرائض موقعة من عدد النساء الليبيات إلى أعضاء المجلس الانتقالي
- إنشاء موقع إلكتروني متخصص
- تشجيع مجموعة من السيدات على الترشح وذلك بعمل ورش عمل ومحاضرات توعية.

"الجمعية" ستتابع تأثير هذا التغيير في الكوتا على النتائج النهائية للانتخابات لمراقبة مدى إنعكاسه على المشاركة السياسية للمرأة الليبية وعلى مدى تمثيلها في المؤتمر الوطني العام إن كان عبر وجودها على رأس القائمة أو في مراتب مختلفة.

كما لوحظ إرتفاع مشاركة المرأة في عملية التسجيل بنسبة 45% من مجموع الناخبين الأمر الذي ساهم في رفع نسبة الناخبات بالعموم، وتبين أن توفير محطات خاصة مستقلة بالنساء وإحترام خصوصية المجتمع الليبي المحافظ، أوجد مساحة مشجعة لمشاركة المرأة الليبية في عملية الاقتراع، من خلال النسبة المعلن عنها من قبل المفوضية.

كما لاحظت الجمعية أن المرأة الليبية كانت على وعي وإدراك كامل لأهمية دورها ومشاركتها في هذه المرحلة التاريخية، للانتقال بليبيا إلى ديمقراطية حقيقة وفعالة

لاحظت الجمعية خلال عملها أن تواجد العنصر النسائي الأمني في معظم محطات الاقتراع أثار إنطباعاً جيداً لدى الناخبات المشاركات في عملية الاقتراع وأوجد ارتياحاً لديهن، وإذا ثني الجمعية على جهود النساء القائمات وتعاونهن الكبير في مساهمتهن في إنجاح العملية الانتخابية، بالإضافة إلى مساهمة المرأة الليبية في عمل المفوضية وفروعها على كافة المستويات، فإنها ستستمر في دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة.

من ناحية أخرى تستغرب الجمعية التأخر في عملية الفرز والعد بالإضافة إلى التباطؤ في إعلان النتائج.

ان مشاركة المرأة في بناء المجتمع الليبي وتحديداً في المرحلة الانتقالية التي تمر بها ليبيا يتطلب تضافر كافة الجهود رجالاً ونساءً، من هنا ترى الجمعية بأن السيدات الفائزات لعضوية المؤتمر الوطني العام يساهمن مع زملائهم الرجال في بناء ليبيا الجديدة، وهذه المساهمة بحاجة إلى تمكين حقوقى ومؤسساتى.

الوضع الأمني:

تم وضع خطة أمنية بالتنسيق ما بين المفوضية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية، حيث تحملت وزارة الداخلية مسؤولية تأمين الحماية لمراكز الاقتراع، في حين قامت مسؤولية وزارة الدفاع على تأمين اللوجستيات الازمة لعملية الاقتراع عبر استعمال طائرات الهليوكوبتر من أجل إيصالها إلى كافة الأماكن بالوقت المناسب وعملت على إيصالها إلى الأماكن البعيدة، وكذلك عملت على تأمين الحدود وكانت على جاهزية تامة للتدخل عند حصول أي حوادث طارئة، مع إنشاء غرفة عمليات مشتركة لإدارة الخطة الأمنية ليوم الاقتراع.

رغم ان الهجوم الذي تعرض له مركز المفوضية في بنغازي، والاحتجاجات والحوادث الأمنية إلا أنه كان هناك استعداد تام ليوم الاقتراع.

مراقبي الجمعية لاحظوا ان الحضور الأمني كان بشكل عام على استعداد تام، وترجم ذلك بعدم دخول للقوى الأمنية مراكز الاقتراع التزاماً بالنص القانوني الذي يحظر عليها ذلك، في حين ونتيجة لنقص العنصر النسائي في القوى الأمنية المكلفة الحفاظ على سلامة العملية الانتخابية، فقد تمت الاستعانة بعناصر نسائية غير أمنية لتأمين كافة مراكز الاقتراع في كافة أنحاء ليبيا.

رغم هذه الإجراءات التي ساهمت باحترام الخصوصية للمجتمع الليبي، إلا أن الجمعية تجد أنه كان من الأفضل لو تم إعداد وتدريب عدد أكبر من السيدات للقيام بهذه المهمة لتغطية كافة مراكز الاقتراع في ليبيا.

تبعاً لمعلومات المفوضية هناك 24 مركز اقتراع لم يتمكن من تأمين عملية افتتاحهم لمعطيات مختلفة.

ففي منطقة الماجوري في بنغازي، رصد مراقبو الجمعية وقوع حادثين أحدهما في مدرسة طليطلة حيث تم الاستيلاء على 8 صناديق اقتراع من قبل مجموعة معتدين في حين قام مواطنين بحماية صندوقين آخرين والحادثة الأخرى تمت في مدرسة ابن سينا حيث قامت مجموعة من المواطنين بتطويق المركز لحماية المركز من قبل المعتدين . وتشيد الجمعية بهذا التصرف العفواني المنطلق من الحررص على مكتسبات الثورة.

وفي الماجوري أيضاً، تم مهاجمة مركز ألوية العربية من قبل مجموعة مدنية مكونة من 10 أشخاص بينهم 3 نساء، تم القبض عليهم وفر البقية باتجاه مجموعة مسلحة أخرى مكونة من 300 إلى 300 متذكر في جزيرة النهر، ولكن سرعان ما تم تطويقهم لاحقاً من قبل القوى الأمنية وتم معالجة الموقف.

لاحظ مراقبوا الجمعية غياب القوى الأمنية المكلفة بحماية مركز طليطلة قبل الهجوم ولكنهم تواجهوا بشكل سريع بعد حدوث الهجوم مباشرة حيث تمت معالجته.

كما تعرض للهجوم والتخرّب مركز المفوضية الرئيسي في أجدابيا المكلف بتوزيع مواد الاقتراع لكافة مراكز الدائرة قبل يومين من الانتخابات حيث تم تدمير المواد الموجودة بداخله من ضمنها قسائم الاقتراع، إضافة إلى هجومين آخرين في محاولة لمنع المفوضية من إيصال مواد الاقتراع الضرورية البديلة اللازمة الأمر الذي ساهم لاحقاً في تأخير افتتاح بعض المراكز يوم الاقتراع كما حصل في البريقة حيث تأجل إلى يوم 8 يوليو

إن %90 من مجموع مراكز الاقتراع التي قامت الجمعية بمراقبتها تبيّن لها وجود مكثف للقوى الأمنية، بينما 21% من المراكز تواجد خارجها مدنيون يحملون أسلحة، قسم منهم ساهم في حماية المراكز.

5% من مراقبي الجمعية سجلوا وجود حوادث عنيفة داخل بعض مراكز الاقتراع، فيما سجل 7% من المراقبين دخول ناخبيين يحملون سلاحاً إلى مراكز الاقتراع.

مراقبي الجمعية لاحظوا وجود نسبة قليلة من الناخبيين تحديداً في المنطقة الشرقية من ليبيا نتيجة للهاجس الأمني، لكن تدخل المفوضية وردة فعلها السريعة على الأحداث أعاد الثقة للناخبين للتوجه إلى صناديق الاقتراع.

الجمعية تهيء الشعب الليبي الذي شارك في عملية الاقتراع يوم 7 يوليو وساهم في نجاح العملية الانتخابية في مختلف المناطق الليبية بشكل سلمي وديمقراطي وحضاري.

بالإضافة إلى خرق يوم الصمت الانتخابي المحدد بـ 6 يوليو 2012 من قبل بعض القنوات التلفزيونية الخاصة عبر بث لقاءات ورسائل تهدف إلى التأثير في إتجاهات الناخبيين، كما تم رصد نشاط دعائي مخالف من خلال مراقبينا على

الأرض يوم الانتخاب في محاولة أحد الكيانات السياسية في مركز انتخابي بعي الأندلس . وأخر بزاوية الدهمني حيث وزع أفراد يرتدون غلالة عليها شعار الحزب مياه الشرب أمام مركز انتخاب (مدرسة علي سيالة) (وارتكبت مخالفه مشابهه في مدينة سيمها إذ قام بتوزيع قصاصات عليها اسم الحزب وشعاره داخل مدرسة الحرية مركز الاقتراع رقم) (420060) للتأثير على الناخبين للإدلاء بأصواتهم لصالح كيانات سياسية محددة .

بالرغم من أن هذه الممارسات لن تؤثر على النتيجة النهائية إلا إن الجمعية تستنكر هذا النشاط وتحث الكيانات السياسية على عدم تكراره وتحلبه من المفوضية التثبت من هذا الأمر.

بالشكل العام تجد الجمعية من خلال تقييمها للحملة الانتخابية بوجه عام أنها هادئة وسلسة إذا ما وضعنا بعين الاعتبار أن هذه الانتخابات هي أول استحقاق انتخابي تمر به ليبيا منذ ما يزيد عن خمسين عاماً.

تشيد الجمعية بكل المتنافسين للتزامهم بميثاق الشرف الذي تم الاتفاق عليه وتوقيعه يوم 24 يونيو، ولاحترام بعضهم البعض أثناء هذه الفترة المهمة والحساسة في تاريخ البلاد.

الجمعية الليبية لمراقبة الانتخابات

طرابلس 12 يوليو 2012